

تاريخ القبول: 2024/03/29

تاريخ الإرسال: 2023/06/20

تاريخ النشر: 2024/05/16

أهمية تفعيل الصكوك الإسلامية السيادية كبديل شرعي لدعم المشاريع التنموية في الجزائر

The importance of activating sovereign Islamic instruments as a legitimate alternative to support development projects in Algeria

ط.د. كميلية براش¹؛ د. دليلة شايب²

¹ جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة (الجزائر)، k.brache@univ-emir.dz

² chaib-d@hotmail.com، قسنطينة (الجزائر)،

مخبر الدراسات الشرعية

الملخص:

تشكل الصكوك الإسلامية السيادية أحد أهم أدوات التمويل الإسلامي الحديثة، والتي تم تصميمها لتكون البديل الشرعي لأدوات التمويل التقليدية، وبناء على هذا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على حقيقة ومشروعية هذه الأداة من جهة، وللوقوف على الأهمية والدور الذي يمكن أن تشكله في دعم المشاريع التنموية في الجزائر، في حالة تبني العمل بها وإدراجها في المنظومة التمويلية في الجزائر من جهة أخرى.

وانتهت الدراسة إلى كون الصكوك الإسلامية أداة من أدوات التمويل المتوافقة مع الأحكام الشرعية والتي جاءت لتكون البديل الأمثل لصيغ التمويل التقليدية، وأن تطبيق الصكوك الإسلامية في الاقتصاد الجزائري أصبح ضرورة حتمية

الكلمات المفتاحية: الصك الإسلامي السيادي، البديل الشرعي، مشاريع التنمية

Abstract:

Sovereign Islamic sukuk constitute one of the most important modern Islamic financing tools* which were designed to be a legitimate alternative to traditional financing tools. based on this, this study came to shed light on the reality and legitimacy of this financing tool on the one hand. And to determine the importance and role that it can form in supporting development projects. In Algeria in the event that it is adopted and included in the financing system in Algeria on the other hand.

The study concludes that Islamic sukuk is a financing tool compatible with sharia rulings, which came to be the perfect alternative to traditional financing formulas. And that the application of Islamic sukuk in the Algerian economy has become imperative.

Keyword's: Islamic sovereign sukuk, sharia alternative, development project

المؤلف المرسل: براش كميلية ، الإيميل: K.BRACHE@UNIV-EMIR.DZ

1. مقدمة:

من مظاهر الرحمة الإلهية التيسير ورفع الحرج عن المكلفين من خلال إيجاد البدائل الشرعية للعديد من المعاملات التي تبرز مرونة الشريعة الإسلامية ورعايتها للمصالح الخاصة والعامة، و يظهر ذلك جليا في مجال المعاملات المالية، وأمثلة ذلك كثيرة ونذكر منها على سبيل المثال: البيع بديلا شرعيا عن الربا المحرم بالكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة، 275)، وهذا تحقيقا لمصالح العباد ورفع الحرج والضيق عنهم، وربما كان توجيه النبي صلى الله عليه وسلم لبلال المازني رضي الله عنه، حين أراد أن يبادل التمر الجيد بالتمر الرديء ، فقال صلى الله عليه وسلم: ("لا تفعل بجمع الدراهم واشتر بالدراهم جنيها") رواه البخاري في صحيحه. إشارة إلى أهمية البحث عن حلول تلبي الحاجات الاقتصادية

دون مخالفة الأحكام الشرعية، والناظر في التشريع الإسلامي يلاحظ حرص النصوص الشرعية كتاباً وسنة على الدفع بالعقل البشري إلى البحث والتقصي والابتكار، بل العكس نجدها حددت الممنوع ونصت عليه صراحة وأفضت العموم على ما هو مشروع ومباح لتتيح للجهد والفكر البشري التفكير والتدبر والبحث عن الجديد من خلال التجديد والابتكار، وقطاع الصناعة المالية أحد أهم القطاعات التي شهدت عدة ابتكارات ومنتجات جديدة تتفق مع الأحكام الشرعية من جهة وتكون بمثابة البدائل الشرعية لها من جهة أخرى، وذلك نتيجة تعدد وتنوع النوازل والمستجدات. في هذا المجال وانطلاقاً من هذا فقد جاءت الصكوك الإسلامية السيادية تحت جناح الأدوات التمويلية لتكون البديل الشرعي لأدوات التمويل الربوية، و لتساهم في دعم المشاريع التنموية للعديد من الدول التي خاضت غمار هذه التجربة بنجاح، بناء على ذلك جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على الأهمية التي يمكن للصكوك الإسلامية السيادية أن تشكلها في دعم المشاريع التنموية في الجزائر، وللتعرف على متطلبات تبني العمل بهذه الأداة وإدراجها في السياسة المالية للجزائر، مركزة في ذلك على حقيقة هذه الأداة من النواحي الشرعية والاقتصادية.

إشكالية الدراسة:

في ظل التوجه العالمي نحو إصدار الصكوك الإسلامية السيادية كبديل شرعي عن سندات الدين العام، وتزامناً مع نجاح التجارب الدولية التي تبنت العمل بالصكوك السيادية في تنمية اقتصادياتها وتمويل عجز موازنتها، يمكن إثارة الإشكال التالي: فيما تكمن أهمية تفعيل الصكوك الإسلامية السيادية في دعم المشاريع التنموية في الجزائر كبديل تمويلي إسلامي؟

الأسئلة الفرعية:

من خلال الإشكالية المطروحة تمخضت الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الصكوك الإسلامية السيادية؟.
- ما هي ضوابط إصدار وتداول الصكوك الإسلامية؟.

- ما هو الدور التنموي الذي يمكن أن تحققه الصكوك الإسلامية السيادية في حالة تفعيل العمل بها في الجزائر؟.
 - ما هي متطلبات تفعيل الصكوك الإسلامية السيادية في الجزائر؟.
- أهداف الدراسة:**

- تهدف الدراسة بشكل عام إلى تحقيق النقاط التالية:
- الكشف على حقيقة الصكوك الإسلامية السيادية.
- التعرف على مشروعية الصكوك الإسلامية وضوابط إصدارها وتداولها في الفقه الإسلامي.
- إبراز الدور التنموي الذي يمكن أن تلعبه الصكوك الإسلامية في حالة إدراجها ضمن الصناعة المالية في الجزائر.
- التعرف على أهم المتطلبات القانونية والشرعية والاقتصادية المتعلقة بتفعيل الصكوك الإسلامية السيادية.

-منهج الدراسة:

- لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المناهج التالية:
- **المنهج الوصفي التحليلي:** باعتباره الأنسب للقسم النظري من الدراسة ويظهر جليا من خلال عرض المفاهيم المتعلقة بالصكوك السيادية الإسلامية من تعاريف فقهية وقانونية واقتصادية.
- **المنهج الاستقرائي:** ويظهر استعماله عند استقراء النصوص والآراء الفقهية الخاصة بإصدار وتداول الصكوك الإسلامية، كما يظهر عند استقراء الدور التنموي للصكوك الإسلامي في الاقتصاد الجزائري. وعليه يمكن القول أن الدراسة ارتكزت بالدرجة الأولى على المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي.
- **تقسيم الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة للمحاور التالية:

مقدمة.

المحور الأول: مفهوم الصكوك الإسلامية السيادية.

المحور الثاني: مشروعية الصكوك الإسلامية.

المحور الثالث: أهمية ومتطلبات تفعيل الصكوك الإسلامية السيادية في الجزائر.

خاتمة

المحور الأول: التأسيس النظري للصكوك الإسلامية.

أولاً: تعريف الصكوك الإسلامية.

1. الصكوك لغة:

الصك لغة: صَكَ الصَّادُ وَالْكَافُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى تَلَاقِي شَيْئَيْنِ بِقُوَّةٍ وَشِدَّةٍ، حَتَّى كَأَنَّ أَحَدَهُمَا يَضْرِبُ الْآخَرَ¹، ومنه الصك يعني: الضرب بقوة، ومنه تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَقْبَلَتْ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾² أي ضربت وجهها ولطمته بشدة، و(الصَّكُّ) كِتَابٌ وَهُوَ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ وَالْجَمْعُ (أَصْكَ) و(صِكَاكٌ) و(صُكُوكٌ)³. والصَّكُّ الْكِتَابُ الَّذِي يُكْتَبُ فِي الْمُعَامَلَاتِ وَالْأَقَارِيرِ وَجَمْعُهُ صُكُوكٌ وَأَصْكَ وَصِكَاكٌ⁴.

وعليه يمكن القول أن الأصل اللغوي للصك يعني الضرب، أما الصك كما هو متعارف عليه فهو وثيقة بمال مطبوعة بشكل خاص.

2. الصكوك اصطلاحاً:

❖ عرفت الصكوك بعدة تعريفات بعضها تعريفات قديمة وبعضها تعريفات

معاصرة ونذكر منها:

❖ **التعريف الفقهي:**

لقد كان الأمراء في السابق يكتتبون للناس بأرزاقهم وأعطياتهم في كتب تسمى صكا فيذهب بعضهم ويبيع هذه الأرزاق والأعطيات قبل أن يستلمها من الخزائن فيستلم المال ويعطي للمشتري ذلك الصك الذي حصل عليه من الأمير⁵.

وقد عرفت الصكوك بهذا المعنى كما يأتي:

تعريف الإمام النووي: الورقة التي تخرج من ولي الأمر بالرزق لمستحقه بأن يكتب فيها للإنسان كذا وكذا من طعام أو غيره فيبيعها صاحبها لإنسان آخر قبل أن يقبضها⁶.

وبفهم من كلام الإمام النووي أن الصك يطلق ويراد به نوعين من الوثائق: النوع الأول: الوثائق التي تثبت الدين وتطلبه. والنوع الثاني: الوثائق التي تثبت حقا في طعام أو غيره. وبعد النوع الثاني هو الأقرب لمفهوم الصكوك الإسلامية المتعارف عليها حاليا.

التعريف الاقتصادي:

تعريف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: الصكوك وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو نشاطا استثماريا معينا، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله⁷.

❖ ما يلاحظ على هذه التعريفات هو أن الصكوك الإسلامية: عبارة عن أداة من أدوات الاستثمار والتمويل الإسلامي، تصدرها جهة معينة، تحمل قيمة مالية مقابل الإكتتاب فيها، و التي توجه للاستثمار بصيغ شرعية قائمة على تحريم الفوائد الربوية، ومن ثم يحق للمكتتب فيها المشاركة في حصة المشروع سواء كانت ربحا أو خسارة، كما نلاحظ من خلال هذه التعريفات أنها تشير إلى نفس الدلالات ونفس المعاني غير أن هيئة المحاسبة والمراجعة وصفت الصكوك بأنها أوراق استثمارية وذلك حتى تميزها عن الأسهم والسندات التقليدية.

❖ التعريف القانوني:

من خلال التعديل الذي مس القانون التجاري الجزائري من خلال إدخال فقرة ثالثة على مستوى القسم الفرعي (6) (بالقسم (5) الخاص بالقيم المنقولة المصدرة من

طرف الشركات ذات الأسهم، والذي أضاف المادة (715) مكرر 133: عرفت الصكوك في هذه المادة على أنها:

- استثمارات في أوراق مالية ذات قيمة متساوية وتمثل حق ملكية مشاع للأصول التي تستند لها هذه الصكوك⁸.

ويلاحظ من خلال ما تقدم أن كل التعاريف إتفقت على الدلالات و المعاني التي تحملها الصكوك الإسلامية رغم الاختلاف في بعض المصطلحات والصيغ، وكما يقال لا مشاحة في الاصطلاح.

من خلال التعرف على مفهوم و معنى الصكوك الإسلامية نأتي إلى مفهوم الصكوك الإسلامية السيادية والتي تعد أحد أنواع الصكوك الإسلامية والتي يعنى بها البحث.

3. تعريف الصكوك السيادية الإسلامية:

فبعد تعريف الصكوك الإسلامية نعرف الصكوك الإسلامية السيادية محل البحث والتي تعد أحد أنواع الصكوك الإسلامية.

التعريف الأول: هي تلك الصكوك التي تصدرها الحكومات الوطنية، وهي أوراق مالية متساوية القيمة والتي تعتمد على صيغ التمويل الإسلامي⁹.

❖ **التعريف الثاني:** هي الصكوك التي تصدرها الدولة، أو قد تتوب عنها وزارة المالية، وتستخدم حصيلتها في توفير السلع والخدمات وفي استغلال الموارد الطبيعية، كما تستخدمها الدولة في تعبئة المدخرات والعمل على تشجيع الاستثمار في بعض القطاعات¹⁰.

يلاحظ من خلال تعريفها: أنها تصدر بهدف تمويل الإستثمارات والمشاريع الكبرى في البلاد، التي تحتاج إلى أموال ضخمة وتعجز الحكومة عن سدها، وبهذا يتضح أصل تسميتها بالصكوك السيادية أي نسبة للجهة السيادية في البلاد، وهناك من يطلق عليها مصطلح الحكومية، لأن إصدارها يتم من طرف الحكومة.

المحور الثاني: مشروعية الصكوك المالية الإسلامية.

تعد الصكوك المالية الإسلامية، أدوات مالية معاصرة ليس فيها نصا صريحا بالجواز أو بالحرمة، ومن ثم وجب البحث عن حكمها الشرعي قبل التعامل بها وقد قامت الهيئات الشرعية الإسلامية بدراسة هذه الأداة ومن ثم كان الحكم الشرعي لها كما يأتي:

أولاً: الحكم الشرعي للصكوك الإسلامية:

لقد أجاز المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك الإسلامية، وذلك في نص المعيار الشرعي رقم: (17)، وذلك بإعتبار أن الصكوك تصدر على أساس عقود شرعية، ومن ثم كان إي صك يصدر وفق عقد شرعي فهو جائز لجواز العقد الذي أصدر على أساسه¹¹.

ولقد أكد هذا الرأي كل من المجمع والهيئات والندوات الشرعية الإسلامية المختلفة، كما جاءت قرارات المجمع الفقهية والهيئات الشرعية الإسلامية مدعمة لهذا الرأي وفق ضوابط ومعايير شرعية خاصة منها:

- قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة سنة 1988، رقم: 30 (4/3) الخاص بسندات المقارضة والاستثمار.

- قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي سنة: 2004، رقم: 137 (15/3)، بشأن صكوك الإجارة.

- قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بالشارقة سنة: 2009، رقم: 178 (19/4) بشأن الصكوك الإسلامية وتداولها.

- قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بوهان سنة: 2012، رقم: 188 (20/3) بشأن إستكمال موضوع الصكوك الإسلامية.

- المعيار الشرعي رقم: 17 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والخاص بصكوك الاستثمار.

كما أن من العلماء من إستدل على جواز التعامل بالصكوك بجملة من الأدلة النقلية والعقلية منها:

من الكتاب:

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۚ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۚ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ۚ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۚ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾¹²

ووجه الاستدلال من الآية الكريمة: أن الله تعالى أحل جميع صور البيع إلا ما دل دليل على تحريمه حيث جاءت الآية الكريمة بلفظ العموم في كلمة البيع - وأحل الله البيع - والعموم مستفاد من ذلك في الألف واللام الدالة على أساس استغراق جميع أنواعه وصيغته، إلا ما دل الدليل على تخصيصه من العموم بتحريم وهذا ما قرره الأصوليون¹³ ويؤيد ذلك ما ذكره أهل التفسير، قال القرطبي في قوله تعالى: (وأحل الله البيع وحرم الربا) هذا من عموم القرآن، والألف واللام للجنس لا للعهد، إذ لم يتقدم بيع مذكور يرجع إليه، وإذا ثبت أن البيع عام فهذا مخصص بما ذكرناه من الربا، وغير ذلك مما نص عليه ومنع العقد عليه، كالخمر وغير ذلك مما هو ثابت بالسنة وإجماع الأمة المنهي عنه¹⁴.

- من السنة النبوية الشريفة:

روي عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما أحل الله في كتابه فهو حلال وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو فاقبلوا من الله عافيته، فإن الله لم يكن لينسى شيئا"¹⁵. ووجه الاستشهاد من الحديث الشريف على جواز التعامل بالصكوك الإسلامية هو أن الأمور المسكوت عنها راجعة إلى الإباحة الأصلية فيجب الأخذ بها رحمة من الله على عباده والصكوك الإسلامية تدخل تحت هذا الباب¹⁶.

- من القواعد الفقهية:

- قاعدة: الأصل في المعاملات الحل، وقاعدة: أن الأصل في العقود والشروط الإباحة إلا ما دل الدليل على حرمة¹⁷، وهي قاعدة فقهية تشتمل على كل ما لم يرد بشأنه نص محدد من أي دليل خاص.

قاعدة: أن الحاجة تنزل فيما يحظره ظاهر الشرع، منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة، والحاجة هي الحالة التي تستدعي تيسيراً أو تسهياً لأجل الحصول على المقصود.¹⁸ وفي التعامل بالصكوك حاجة عامة يؤدي ترك التعامل بها إلى الوقوع في الضيق والحرَج.

- من المقاصد الشرعية:

في العمل بالصكوك الإسلامية كبديل شرعي للسندات الربوية تحقيق لمقصد حفظ المال وحفظ الدين ومقصد تحقيق العدل، فالصكوك الإسلامية تعمل على تمويل المشاريع التنموية والتي بدورها تعود بالنفع على الأفراد والدولة، عكس الأدوات المالية الربوية الأخرى التي تجعل من الحكومة رهينة الديون والفوائد المتركمة، كما في التعامل بها ترك لربا وأكل أموال الناس بالباطل المنهي عنه في الشرع الحنيف، كما في العمل بالصكوك الإسلامية تحقيق لمقصد العدل وذلك لأن الصكوك الإسلامية تقوم على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة، والتي لها أصل في الفقه الإسلامي (الغنم بالغرم)¹⁹.

ثانياً: الضوابط الشرعية للصكوك الإسلامية:

من خلال القرارات السالفة الذكر والصادرة عن المجمع والهيئات الشرعية يمكن إستخلاص بعض الضوابط الشرعية المتعلقة بإصدار وتداول الصكوك الإسلامية²⁰:

- مدير الصكوك أمين لا يضمن قيمة الصك إلا بالتعدي أو التقصير، أي أن يده يد أمان وليس يد ضمان.
- لا يجوز أن يتعهد مدير الصكوك بإقراض حملة الصكوك أو بالتبرع لهم عند الخسارة أو عدم تحقيق الربح المتوقع.
- يراعى في تداول الصكوك الالتزام بالأحكام الشرعية المتعارف عليها، بحيث تطبق عليها أحكام الصرف في حالة كون مكونات الصكوك عبارة عن نقد، وتطبق عليها أحكام الدين في حالة كون مكونات الصكوك عبارة عن ديون، وفي حالة كون موجودات الصكوك مزيج من الديون والأعيان

والمنافع ففي هذه الحالة يجوز تداول الصكوك وفق السعر المتراضي عليه، بشرط أن يكون الراجح والغالب في مكونات الصكوك أنها أعيانا أو منافعاً²¹.

- عند إطفاء الصكوك الإسلامية لا يكون الإطفاء بالقيمة الاسمية للصك وإنما يكون بالقيمة السوقية أو بالقيمة التي يتم الاتفاق عليها أثناء الإطفاء.
- لا يجوز أن يتخذ جواز تداول الصكوك حيلة لتصكيك الديون وتداولها²².
- يجب أن تحقق الصكوك الإسلامية مقصد التشريع من حيث تعزيز التنمية ودعم النشاطات الحقيقية،
- يجب أن تحقق العقود الخاصة بالصكوك مقتضاها من حيث ثبوت الملكية شرعا وقانونا²³.
- يجب أن تتضمن وثائق الصكوك الآليات اللازمة لضبط التطبيق والتأكد من خلوه من الحيل الصورية،
- يجب أن تستوفي الصكوك الإسلامية الفروق الجوهرية بينها وبين السندات الربوية من حيث الهيكلية والتصميم²⁴.

كما أكد بدوره المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هذه الضوابط وتطرق إلى ضابط آخر مهم وهو:

يتعين على الهيئات الشرعية أن لا تكتفي بإصدار فتوى لجواز هيكلية الصكوك، بل يجب أن تدقق العقود والوثائق ذات الصلة وتراقب طريقة تطبيقها، وتتأكد من أن العملية تلتزم في جميع مراحلها بالمتطلبات والضوابط الشرعية²⁵.

رغم جواز التعامل بالصكوك الإسلامية غير أن ذلك الجواز مرهون بضوابط ومعايير شرعية لا بد من تطبيقها عند التعامل بهذه الصكوك إصدارا وتداولاً وإطفاء.

المحور الثالث: أهمية ومتطلبات تفعيل الصكوك الإسلامية الحكومية في

دعم المشاريع التنموية في الجزائر.

إن العجز المالي الذي تعاني منه الجزائر، والذي لا يخفى أن سببه الرئيسي هو اعتماد الجزائر في سياستها المالية على عوائد النفط بالدرجة الأولى، وعلى

التمويل التقليدي بالدرجة الثانية، ونظرا لما تخلفه هذه الموارد من أزمات وعدم إستقرار وعجز، جعل الجزائر تتطلع إلى تمويل عجزها ودعم سياستها التنموية بالاعتماد على أدوات ومنتجات مالية أكثر كفاءة وأقل مخاطرة، فما كان لها إلا محاولة الاستفادة من تجارب الدول السابقة في التمويل بالصكوك السيادية الإسلامية، وذلك لما حققته هذه الأخيرة من نجاحات في العديد من الاقتصاديات الدولية الإسلامية والعالمية، وتتوقع الحكومة الجزائرية أن تحقق نتائج وحلولا لما تعاني منه من عجز في تمويل مشاريعها التنموية، رغم أن ذلك يتطلب القيام بعدة تعديلات قانونية وشرعية في منظومتها المالية حتى تكون الأرضية مهيئة للولوج إلى هذه الصناعة.

أولاً: أهمية تفعيل الصكوك الإسلامية السيادية في دعم المشاريع التنموية في الجزائر.

في حال ما إذا تبنت الجزائر العمل بالصكوك الإسلامية السيادية وفي حالة إدراجها في سياستها التنموية، فإن ذلك من شأنه أن يحدث نقلة نوعية في سياستها التنموية، وفي هذا المطلب سنحاول ذكر بعض المنافع التي ستعكس على الاقتصاد التنموي في الجزائر حالة تبني العمل بالصكوك الإسلامية الحكومية:

- لا يخفى أن مشاريع البنية التحتية والأنشطة التنموية الضخمة في الجزائر هي أحد أهم المشاريع الضخمة التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، كالمواصلات، الاتصالات، المياه، الأشغال العامة، الطرق البرية، القطارات، المطارات، وغيرها، وهنا تعد الصكوك الإسلامية أفضل أداة يمكن للحكومة استخدامها لدعم تلك المشاريع بديلا عن سندات الخزينة العامة والدين العام²⁶.
- أن إدراج الصكوك الإسلامية السيادية في دعم المشاريع والأنشطة التنموية الكبرى يمثل خطوة مشجعة على ترك التعامل بأدوات الدين العام، التي تشكل الغالبية الكبرى في التمويل الحكومي رغم سلبياتها وعجزها في تمويل عدة قطاعات²⁷.

- توفير الموارد المالية وتخفيض النفقات العمومية على الكثير من المشاريع، ومنها مشاريع البنية التحتية، المشاريع الصناعية، تغطية الاحتياجات الرئيسية للحكومة²⁸.
 - تساعد الصكوك السيادية الحكومة في الحصول على السيولة اللازمة لسد التزاماتها تجاه مشاريعها، وذلك لأجل طويلة ومتوسطة وقصيرة. ومخاطر أقل لأنها مضمونة بضمانات عينية²⁹.
 - تقدم الصكوك الإسلامية السيادية للحكومة الجزائرية في حالة العمل بها : حلولاً تمويلية واستثمارية شاملة فهي تقدم التمويل اللازم لمشاريعها التنموية مهما بلغ حجم تكاليفها، كتمويل مشاريع النقل، والطرق، والمرافق العامة³⁰.
 - تعد الصكوك الإسلامية البديل الشرعي للقرض الربوي وبديلاً ناجحاً للشراكة الأجنبية التي انتهجتها الجزائر في دعم مشاريعها التنموية فهي تجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، وما أكد ذلك هو نجاح التجارب الدولية الرائدة في استخدامها³¹.
 - تقوم الصكوك الإسلامية السيادية بتعبئة الموارد اللازمة لتمويل مختلف المشاريع الحكومية التي تقدم خدمات عامة للمواطنين مثل: إنجاز المحاكم، مراكز الأمن، مؤسسات البحث العلمي، كما تقوم بتمويل برامج الإسكان والتنمية العقارية، مشاريع الصناعة والزراعة والسياحة والصحة³².
- يمكن القول أن تفعيل الصكوك الإسلامية السيادية في الاقتصاد الجزائري من شأنه أن يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال قدرة الصكوك على تمويل المشروعات التنموية الكبرى، في مختلف المجالات: الصناعية والزراعية والتجارية، كما يساعد تفعيل العمل بها على التخلص بشكل كبير من العجز الذي تعاني منه الحكومة الجزائرية، ويساهم أيضاً في التنويع الاقتصادي، بحيث يصبح بإمكان الحكومة الجزائرية الاستغناء عن التمويل التقليدي الذي أثبتت عجزه وفشله لعقود من الزمن.

ثانيا:متطلبات تفعيل الصكوك الإسلامية السيادية في الجزائر:

- لا يمكن للجزائر تفعيل الصكوك الإسلامية السيادية في منظومتها المالية إلا من خلال القيام بعض التعديلات القانونية والتنظيمية والالتزام ببعض الضوابط الشرعية والاقتصادية التي من شأنها تسهيل عملية إصدار وتداول هذه الصكوك في الجزائر ونذكر منها:

- من الناحية القانونية:

- ضرورة صياغة قوانين وبنود تشريعية تتكفل بتنظيم الصكوك السيادية الإسلامية إصدارا وتداولاً وإطفاء، وضرورة تعديل كل من القانون التجاري، والمدني، وقانون الضرائب، وقانون النقد القرض بما يتناسب وأحكام الصكوك الإسلامية³³.

- سن قوانين خاصة بضرورة التقيد بالضوابط الإسلامية من جهة، وضرورة الاعتراف بالصيغ التمويلية الإسلامية كالمشاركة والمضاربة، والاستصناع، وغيرها من جهة أخرى، حتى يكون المستثمرون و المؤسسات لمالية الحكومية على علم وشفافية بكل ما يتعلق بإصدارات الصكوك الإسلامية³⁴.

- يجب قبل إدخال الصكوك الإسلامية للنظام المالي الجزائري، العمل على توفير نظام ضريبي محايد، كخطوة أولية تتخذها السلطات المالية والضريبية، تضمن من خلالها تناسب القدرة التنافسية للصكوك من حيث التكلفة مع نظيرها من الأدوات المالية التقليدية، وبعدها ضرورة تقديم جملة حوافز وإعفاءات ضريبية للمتعاملين بالصكوك³⁵.

- يقتضي إصدار الصكوك ضرورة وجود شركة ذات الغرض الخاص التي بدورها تحمي حقوق حملة الصكوك، وهذا بغية منحهم إئتمان أو ضمان من أجل تحفيزهم، وحتى تكون أيضا وسيطا بين المصدر وحملة الصكوك³⁶.

- من الناحية الشرعية:

- وضع نظام تدقيق شرعي خاص، مع تفعيل دور الهيئات الرقابية الشرعية من أجل العمل على توفير بيئة شرعية ملائمة لعمليات إصدار وتداول هذه الصكوك، بحيث تضمن لها التقيد التام بالضوابط الشرعية الإسلامية والتأكد من عدم مخالفتها للأحكام الشرعية الإسلامية وأنها تصدر وفق صيغ وعقود شرعية³⁷.

- صياغة معايير وضوابط شرعية موحدة على أساسها ينبنى الحكم الشرعي على الصكوك، ومن ثم ضمان خلوها من المخالفات والشبهات الشرعية، مع ضرورة الاستفادة من الضوابط والمعايير التي تقدمها المؤسسات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية³⁸.

- من الناحية الإقتصادية:

- تشجيع القطاعات العامة والخاصة على إصدار وتداول الصكوك السيادية الإسلامية، وذلك من خلال منح تحفيزات ودعم لمن يريد الولوج لهذه الصناعة المالية الإسلامية، مع إلغاء كافة القيود المفروضة على الصكوك كالضرائب وغيرها من القيود والعراقيل³⁹.

- الاستفادة قدر الإمكان من تجارب الدول السابقة في مجال التمويل بالصكوك السيادية الإسلامية⁴⁰.

- تشكيل لجان وهيئات ذات معرفة شديدة بالعلوم ذات الصلة بمجال الصكوك، كرجال القانون والاقتصاد وخبراء في المالية والفقهاء، مع نشر الوعي التعليمي والمعرفي لدى الجمهور وخاصة الحكومات والمستثمرين حول أهمية الصكوك الإسلامية في دفع عجلة التنمية⁴¹.

من هنا نخلص إلى ضرورة إيجاد منظومة متكاملة من المؤسسات ذات العلاقة بالعمل في الصكوك الإسلامية، وتوفير البيئة المناسبة لها، وإيجاد السوق الثانوية من أجل تداولها ووضع الإطار القانوني والضوابط الشرعية والتشريعية لها⁴².

ثالثاً: تقييم فكرة تفعيل الصكوك الإسلامية في الجزائر من طرف خبراء

ماليين وشرعيين في البلاد:

يرى خبراء المالية والاقتصاد ورجال الدين والقانون في البلاد أمثال: وزير المالية: إبراهيم جمال كسالي، رئيس المجلس الإسلامي الأعلى: بوعيد الله غلام الله، عضو الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية: محمد بوجلal، صاحب أول مشروع للصكوك في الجزائر: هشام عطار، محافظ بنك الجزائر: صلاح الدين طالب، رئيس الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية: لزهر لطرش، الأمين العام لبنك البركة الإسلامي: ناصر حيدر، وغيرهم إستعدادهم لدعم فكرة تطبيق الصكوك الإسلامية في الجزائر، كما صرحوا بأن من المرتقب أن تكون الصكوك السيادية هي أول الصكوك التي سيتم إطلاقها في السوق الجزائرية بداية سنة 2023، وستوجه لتمويل مشاريع الدولة، وبهذا تكون الدولة قدوة للقطاع الخاص، فهي تسعى بدورها لتقديم تحفيزات للقطاع الخاص من أجل الاستثمار في مجال الصكوك الإسلامية⁴³.

مؤكدين بأن اللجوء لتفعيل الصكوك السيادية لتمويل المشاريع الكبرى يعد الحل الأنسب والأفضل لمواجهة مشكلة تراجع مداخيل البلاد بسبب تراجع أسعار النفط عالميا⁴⁴.

كما صرح الأمين العام لبنك البركة الإسلامي حيدر أن سلطة ضبط السوق المالية بدأت بالاهتمام بالصكوك الإسلامية، حيث أدرجتها كأحد محاور إصلاح السوق، أما عضو هيئة الإفتاء الشرعية السيد محمد بوجلal فقد صرح: بأن المجلس رفع مقترحاته بخصوص إطلاق الصكوك الإسلامية والتي ستكون المرحلة الأخيرة في استكمال الصناعة المالية في الجزائر، بعد الصيرفة الإسلامية والتأمين التكافلي⁴⁵، و بدوره رئيس المجلس الإسلامي الأعلى غلام الله: أكد نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر رغم حداتها، ودعى إلى ضرورة ترقية هذا البديل الإسلامي الذي من شأنه تنشيط السوق المالي الجزائري، ومن جهة صرح بأنهم بانتظار التعديلات القانونية لكل من قانون القرض والنقد حتى تتناسب مع تطبيق الصكوك الإسلامية في البلاد⁴⁶، ومن جهة أخرى أعلن وزير المالية جمال كسالي: على أنه سيتم إطلاق الإطار القانوني والتنظيمي لسوق الصكوك الإسلامية خلال سنة 2023،

داعيا المؤسسات المالية والبنكية لتعميم منتجات الصيرفة الإسلامية لتحقيق الشمول المالي⁴⁷.

من خلال أراء الخبراء الماليين والشرعيين في الجزائر يتبين مدى إستعداد جميع الجهات والأشخاص في الجزائر إلى تفعيل العمل بالصكوك في تمويل المشاريع وتنشيط اقتصاد البلد.

○ خاتمة

لا شك أن التمويل بالصكوك المالية الإسلامية أضحي ضرورة حتمية، وعلى الجزائر أن تعمل على تشجيع الجهات المختصة للمساعدة في إصدار الصكوك السيادية الإسلامية كمبادرة أولية، ومن ثم التطبيق التام لهذه الصناعة من طرف جميع القطاعات العامة والخاصة في الدولة.

إضافة إلى ما سبق فقد أفرزت هذه الدراسة جملة من النتائج والتوصيات نذكر منها ما يأتي:

- الصكوك الإسلامية أدوات مالية استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية تم إبتكارها لتطوير الصناعة المالية الإسلامية، ولتكون البديل الإسلامي لأدوات الاستثمار التقليدية.
- تختص الصكوك الإسلامية السيادية بجملة من السمات تجعلها تختلف عن الأدوات المالية الأخرى، كعدم تعاملها بالربا، وتقيدها بالمبادئ الشرعية، وقيامها على القاعدة الفقهية الغتم بالغرم.
- الصكوك الإسلامية السيادية تصدرها الحكومة بغرض توفير السيولة اللازمة لتغطية الاحتياجات الحكومية وتنمية مشاريع البنية التحتية والمشاريع الكبرى في البلاد.
- الصكوك الإسلامية بديل شرعي لأدوات التمويل التقليدية، يجوز إصدارها وتداولها وفق الصيغ الإسلامية مع التقيد التام بالضوابط الشرعية التي أقرتها الهيئات والمجامع الفقهية.

- تبقى الصكوك الإسلامية أحد الحلول الناجعة التي لا مناص للجزائر سوى اللجوء إليها لدعم مشاريعها التنموية في ظل عجز أدوات الدين العام.
- حتى يمكن الجزائر تفعيل العمل بالصكوك الإسلامية لابد من القيام بعدة تعديلات قانونية تخص القانون التجاري والمدني وقانون الضرائب وقانون النقض والقرض بما يتناسب ويسهل من عملية إصدار وتداول الصكوك الإسلامية.

○ التوصيات:

- على خلفية النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة يمكن عرض الاقتراحات والتوصيات التالية:
- ضرورة إسراع الجزائر في تبني التمويل بالصكوك الإسلامية وتفعيلها على الساحة الوطنية وذلك دعماً للتنمية الاقتصادية والتنويع الاقتصادي.
- ضرورة فتح المجال أمام مختلف الابتكارات والمنتجات المالية الإسلامية الحديثة بغية الاستفادة منها في دعم الصناعة المالية في الجزائر.
- العمل على الاستفادة قدر الإمكان من التجارب الدولية السابقة في تطبيق الصكوك الإسلامية.

الهوامش:

¹أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، دار الفكر، بيروت، ط1، 1414هـ، ص562.

²سورة الذاريات، الآية 29.

³زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، مختار الصحاح، حققه يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط5، 1420، ج1، ص177.

⁴أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، ج1، ص345.

⁵- موقع الكتروني: <https://ar.wikipedia.org>

⁶ أبو زكريا يحيى بن شرف، شرح النووي على صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت: لبنان، ط2، ج1، ص171.

⁷ - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ط1، 2005، ص310.

⁸ - ملاك سلوى، بوحاري لحلو، تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية في الجزائر في ظل نظام الصيرفة الإسلامية، ص12، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، مج6، ع1، 2021م، ص170.

⁹ - محجور ميمونة، عبد الرزاق بن حبيب، التمويل بالصكوك السيادية دراسة تحليلية لتجارب بعض الدول، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد18، العدد1، 2022، ص281.

¹⁰ - بن دعاس زهير، رقيب نريمان، الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي للعجز الموازي في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات، المجلد15، العدد1، 2018، ص6.

¹¹ - زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص69.

¹² - سورة البقرة، الآية 275.

¹³ - زكي الدين شعبان، أصول الفقه الإسلامي، مؤسسة على الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، 1988، ص405.

¹⁴ - القرطبي محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، المجلد 2، ص 356.

¹⁵ - سنن أبي داود، كتاب الأطعمة، باب ما لم يذكر تحريمه، حديث رقم: 3800، صححه الحاكم.

¹⁶ - أختار زيتي عبد العزيز، الصكوك الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، الجامعة الإسلامية، ماليزيا، بحث مقدم للمؤتمر الدولي لمجمع الفقه الإسلامي، دورته 19، الشارقة، ص4.

¹⁷ - محمد مصطفى الزحيلي، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، دار الفكر، دمشق، ط1، 1427هـ، ج1، ص190.

¹⁸ - زيدان عبد الكريم، الوجيز في شرح القواعد الفقهية في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة لطباعة والنشر، بيروت، 2001، ص113.

- ¹⁹ - شرفي حنان، دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية وآفاق إصدارها في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة - الجزائر، 2019، ص26.
- ²⁰ - قرار رقم 30/3/4، الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد 31، العدد 359، 2011، ص110.
- ²¹ - موقع مجمع الفقه الإسلامي على شبكة الإنترنت <http://www.fikhacademy.org.sa>.
- ²² - يوسف إبراهيم يوسف، قرارات المجامع الفقهية في المعاملات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014، ج1، ص368.
- ²³ - مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي، المؤتمر العشرين، وهران، 18، سبتمبر، 2012م.
- ²⁴ - ندوة الصكوك الإسلامية، مجمع الفقه الإسلامي، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، 24، ماي، 2010م.
- ²⁵ - المجلس الشرعي العاشر، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 3-8 ماي 2003، ص 243.
- ²⁶ - سارة بوسعيد، عبد الحميد بوشرمة، دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المركز الجامعي، ميلة، الجزائر، ص12.
- ²⁷ - محمد بن إبراهيم السحيباني، دور الصكوك السيادية وشبه السيادية في تمويل مشروعات البنية الأساسية المدرة للدخل. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ندوة مقدمة في منتدى تونس الدولي حول الصكوك، 28، نوفمبر، 2016م، ص6.
- ²⁸ - هبة الله أحمد سليمان، شريف إسماعيل الحلبي، سامح عبد المقصود محمد أبوالذهب، تأثير المحددات الاقتصادية على إصدار الصكوك الإسلامية، ص7، المجلة العربية للإدارة، مج42، ع3، سبتمبر 2022، ص177.
- ²⁹ - أبو بكر توفيق فتاح، استثمار الصكوك الإسلامية وهيمتها على الأوراق المالية العالمية المعاصرة، ط1، دار النفائس، الأردن، 2015م، ص50.

- ³⁰ - سمير بن بوزيد، دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، إشراف صالح صالحي، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2017، ص82.
- ³¹ - محمد زواوي فرحات، تمويل السكن باستخدام الصكوك الإسلامية، رسالة ماجستير، إشراف السعيد دراجي، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2014، ص 174.
- ³² - شعيب يونس، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، رسالة دكتوراه، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2016، ص87.
- ³³ - أحمد بالخير، صكوك الاستئصال وأهميتها ضمن البدائل التمويلية في الاقتصاد الجزائري، ص13، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج32، ع1، جامعة سطيف، ص101.
- ³⁴ - عيجولي عبد الله، عيجولي خالد، معوقات الصكوك الإسلامية وسبل نجاحها، ص8، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج14، ع1، 2022، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية/، جامعة الأغواط، الجزائر، ص146.
- ³⁵ - رمينة حبيبة، متطلبات إصدار الصكوك الإسلامية في الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه، إشراف فوزي عبد الرزاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2022، ص306.
- ³⁶ - عبد الحق بادا، الصكوك الإسلامية في الجزائر: بين التنظير والتطبيق، ص13، مجلة الاستراتيجية والتنمية، مج11، ع4، جويلية 2021، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ص167.
- ³⁷ - بركان بسمة، الابتكار المصرفي الإسلامي في ظل ضوابط الرقابة الشرعية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، ص12، مجلة إقتصاد المال والأعمال، مج4، ع2، ديسمبر 2019، جامعة لخضر، الوادي، الجزائر، ص184.
- ³⁸ - مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، رسالة دكتوراه، من إشراف حسن كتلو، وحسن حزوري، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014م، ص169.
- ³⁹ - زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص284.

40 - بن قايد الشيخ، دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه، إشراف هوارى معراج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة غرداية، الجزائر، 2020، ص295.

41 - حفوطة الأمير عبد القادر، زبيدي البشير، استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية (تجربتي السودان وماليزيا نموذجا)، ص18، مجلة البحوث والعلوم المالية والمحاسبة، ع4، 2017م، ص82.

42 - سعد عبد محمد، صكوك الاستثمار الإسلامية حالة صكوك الإجارة والأعيان المؤجرة وأثرها في التنمية الاقتصادية، الكلية التقنية الادارية، بغداد، ص29.

43 - إيمان كيموش، أول الصكوك الإسلامية ستكون سيادية، جريدة الشروق، 2022/12/28، على الموقع الإلكتروني للجريدة <http://www.echoroukonline.com>.

44 إيمان كيموش، بنوك متخصصة وصكوك سيادية إسلامية لأول مرة، جريدة الشروق، 2022/4/3، على الموقع الإلكتروني للجريدة. <http://www.echoroukonline.com> :

45 - نسرین محفوف، هذا موعد إطلاق الإطار القانوني للصكوك الإسلامية، 2022/12/19، جريدة الوطني،

46 - محمد الطيب رحمانى، إطلاق الصكوك الإسلامية رسميا خلال سنة 2023، جريدة الجزائر اليوم، 2022/12/19،

47 - الاطار القانوني للصكوك الإسلامية في الجزائر، موقع الدستور، على الرابط: <http://www.addustour.com>.